



الاستراتيجية الإيرانية تجاه العراق بعد عام 2003

م.م. حسين مجيد عبد علي^١

^١ العراق

ملخص. يمكن القول أن إيران تسعى إلى تكون قوة إقليمية مهيمنة أذ طالما كان لإيران مشروعها الأقليمي تجاه المنطقة وخاصة العراق، قد ارتأت ان السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو دعم الفيدرالية في العراق بعد عام 2003 وذلك من خلال دعمها للأحزاب الموالية لها في العراق، حيث صرخ وزير الخارجية الإيراني (مونشهر متقي) أن إيران قد تقضي خلق دولة فيدرالية في العراق، وعدم استخدام العراق كقاعدة للهجوم على إيران من قبل الوجود العسكري الأمريكي، ولكن سرعان ما رأت ان تقسيم العراق قد يؤدي إلى ضرراً لها من خلال قيام دولة كردية في شمال العراق قد يساعد على زيادة الرغبة الانفصالية لدى اكراد إيران الذين يمثلون ١٠% من عدد سكان ايران لذلك اعلنت برفض تقسيم العراق وإنما اقامة كونفدرالية عراقية ضعيفة تقوم على أساس دينية وعرقية تهيمن فيها إيران على الجنوب العراقي وهذا ما فعلته طهران من خلال استراتيجيتها تجاه العراق والهيمنة عليه سياسياً واقتصادياً عن طريق الأحزاب الموالية لها.

Abstract. It can be said that Iran seeks to become a dominant regional power. As long as Iran has had its own regional project, particularly in Iraq, it has deemed the only way to achieve this goal to be through supporting federalism in Iraq after 2003, by supporting parties loyal to it in Iraq. Iranian Foreign Minister Manouchehr Mottaki stated that Iran would prefer to create a federal state in Iraq and not use Iraq as a base for an attack on Iran by the US military presence. However, it quickly realized that dividing Iraq could harm it, as the establishment of a Kurdish state in northern Iraq could increase separatist sentiment among Iranian Kurds, who represent 10% of Iran's population.





Therefore, it declared its rejection of dividing Iraq and instead favored the establishment of a weak Iraqi confederation based on religious and ethnic foundations, with Iran dominating southern Iraq. This is what Tehran has done through its strategy toward Iraq and its political and economic dominance of it through parties loyal to it.

مقدمة

عملت إيران على اتباع سياسة متعددة الأبعاد في العراق، اتخذت مسارات عدّة، لبسط نفوذها وهى منها منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، ففراغ القوة الذي أوجده الاحتلال الأميركي للعراق دفع إيران إلى التمدد على النحو الذي جعلها بعد أكثر من عشر سنوات، تتباھي بوجودها في أربع عواصم عربية، ولكن هل حقاً نجح السعي الإيراني في العراق على النحو الذي خلق هيمنة إيرانية كما تدعى؟ ويمكننا الوقوف على عدد من المؤشرات التي توضح استراتيجية إيران في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وما الذي وصلت إليه حتى يمكن تقييم حقيقة نفوذها في بلاد الرافدين.

لقد تبنت إيران استراتيجية تقوم سياستها الخارجية على تعزيز قدرات إيران العسكرية وتتوسيع إطار هيمتها السياسية والثقافية في المجالين الإقليمي والدولي باعتبارها حاضنة لايدولوجيا الإسلام الشيعي، ويؤكد المحللون السياسيون ان سياسة إيران الإقليمية نابعة من تصوراتها لأمنها القومي ولصيانة كيان الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، لذا فإن جوهر سياستها الإقليمية والدولية تستند إلى الأمان، وما دامت إيران تنتظر للولايات المتحدة الأمريكية خصماً وعدم الثقة بها، ومن أجل ذلك سعت إيران لاستغلال الفراغ الأميركي في العراق، خصوصاً بعد عام ٢٠١١ إلى بسط نفوذها في العراق، وتعتبر نفسها الدولة الوحيدة الحامية للشيعة(الريـس، ٢٠٠٩: ٣٢٣). بعد أن عجزت القوات الأمريكية من ضبط الوضع الأمني وإحلال الاستقرار في العراق، مرر إيران وفسح المجال أمام تعاظم النفوذ الإيراني في العراق وفي المنطقة كقوة إقليمية فاعلة.

١ . الفصل الأول: السياسية الإيرانية اتجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣

اتبعت إيران سياسة الدولة المهيمنة والحاامية للدول، من خلال سياسات تهدف إلى نشر القوة وممارستها عبر نقل قيمها ومعاييرها للتأثير في الشأن العراقي من خلال التحكم في التقضيـات والخيارات السياسية بما يتناسب والمصالح الإيرانية، كما وظفت أدوات القوة الناعمة كالأيدلوجيا وأدوات القوة الصلبة كالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن خلق نخبة عراقية رسمية وغير رسمية وشبه عسكرية



على صلة قوية بها، بالإضافة إلى بناء نظام سياسي عراقي يشكل علاقتها بالخبطة العراقية الجديدة التي ظهرت بعد ٢٠٠٣ على النحو الذي يجعل السياسات العراقية لا تتعارض مع مصالحها. ولسد الفراغ العربي فيه بالنفوذ الإيراني (عترис، 2010: 110).

وتدخلت إيران لإرساء الأمن وإدارة الصراعات بين الفصائل السياسية العراقية المتنافسة، كما تدخلت باعتبار أنها فاعل رئيس في العراق في جلسات الحوار مع الولايات المتحدة، قبل الانسحاب الأميركي من العراق وتدخلت في الأزمة بين أكراد العراق وتركيا، فضلاً عن دورها في محاربة "داعش".

وعلى الرغم من اعتماد إيران على المكون الشيعي في العلاقة بين البلدين يمكن القول إن هناك بعض العوامل التي حالت دون تأسيس لحالة الهيمنة الإيرانية في العراق، منها الاختلاف والتفاوت بين الفصائل الشيعية وأيضاً الرأي السلبي للشيعة العراقيين تجاه النفوذ الإيراني في العراق وعدم تبني الحوزات الدينية في النجف المبدأ ولاية الفقيه.

وفي داخل الفصائل الشيعية لا يوجد موقف موحد تجاه بعض القضايا، مثل نظام الحكم في العراق وال العلاقات الخارجية العراقية والتعامل مع إيران وهو ما أضعف الوحدة بين الفصائل الشيعية، وفي ذات الوقت لم تتمكن إيران من السيطرة الكاملة على بعض الفصائل الشيعية، لكن لم يحل هذا دون حاجة كل تلك التيارات إلى الدعم الإيراني، فجميعهم دعموا دور إيران وإن بدرجات متفاوتة، وإن كنا نعزّز ذلك إلى قلة الحضور العربي في إيران، كما اجتاحت هذه الجماعات لتحقيق التوازن بين السياسة الداخلية والعلاقات الإقليمية، فضلاً عن أن أي حكومة شيعية كانت ستكون في حاجة إلى الدعم السياسي من إيران كونها الطرف الذي سيعيش مع العراقيين وانها جارة للعراق وقوة إقليمية فاعله في المنطقة من جهة أخرى (نعر، 2011: 336).

استمرار المعضلة الإيرانية بين الرغبة في الحوار والمتمدد

ومما يوضح أن السياسة الإيرانية في العراق جاءت نتائجها خلافاً لما توقعته إيران، ما يتعلق بسلبية الدور الإيراني من منظور العراقيين، حيث نجد أن انتقاد العراقيين لـ"المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق" لمساندته إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية، دفعه لأن يحذف الإشارة إلى الثورة الإسلامية وتحول إلى المجلس الأعلى الإسلامي بالعراق، كما أعلن ولاءه لآية الله السيستاني لنيل شرعية في الداخل العراقي.

1.1. المبحث الأول: السياسة المذهبية لإيران

لا يمكن القول إن إيران وفرت الأمن والاستقرار الصالح للعراق، فقد أثرت سياساتها المذهبية في



العراق على تعزيز الطائفية وزيادة الصراع بين الفصائل وتذمر الجماعات السنوية، فكثيراً ما انتقدت الجماعات السنوية سياسات رئيس الوزراء نوري المالكي، باعتبارها همشت السنة من السلطة السياسية، وغدت الميليشيات الشيعية العراقية ذات العنف الطائفي، مما يجلب حقيقة أن الدور الإيراني في العراق في مراحله المختلفة لم يكن بآية حال داعماً لاستقرار وأمن العراق، بل جرى زرع بذور التفكك والاقتتال الطائفي، فقد تم الانتقام من السنة وجرى إحراق المنازل والتهديد بوقف عودة السنة إلى مدنهم، فتضخم دور الميليشيات الشيعية واعتماد الحكومة العراقية عليها في الحرب ضد "داعش"، ونتيجة إلى ذلك قامت تلك الجماعات بأفعال انتقامية من السكان السنة، فتمت عمليات قتل وتعذيب للسكان السنة من العراقيين، وفرغت ودمرت المدن والقرى العربية السنوية في عام ٢٠١٤.

وتشير تلك السلوكيات التخوف من تحول الميليشيات إلى كيانات تقوض العراق فيما بعد، لكن إيران لا ترى ذلك، فنجاح نموذج "حزب الله" في لبنان قد يشجعها على استمرار دعم الميليشيات الشيعية، حيث إن قوات "الحرس الثوري" الإيرانية وقوات "الباسيج" سبق وتشكلت على هذا النحو أثناء الثورة الإيرانية.

كما باتت الميليشيات الشيعية تشكل تحدياً لاستقرار وأمن العراق، ليس فقط بالنسبة إلى سياستها الطائفية والتي أصبحت تشير قلقاً كثيراً من مكونات المجتمع العراقي للأكراد وحتى الشيعة ذاتهم، فلا أحد يريد أن تهيمن على العراق جماعات مسلحة غير خاضعة للمساءلة، كما أن نزع سلاح الميليشيات الشيعية وتسريحها أمر صعب ومعقد، ليس فقط بسبب أعدادها واستقلاليتها عن الحكومة المركزية والموارد المالية والأسلحة المتاحة لها، بل بسبب تداخلها وتفاعلاتها مع الدولة والمجتمع العراقي.

وبعد عام ٢٠٠٦ ومع تصاعد تدهور الوضع الأمني والعراق وخوفاً تداعيات المأذق العراقي وخوفاً من وصول الإرهابيين للعراق (مجموعة من المؤلفين، ٢٠٠٨: ٢٨)، بناء سور على طول الحدود العراقية السعودية.

وقد اعتبر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب أن الجماعات المدعومة إيرانياً، بما في ذلك كتائب حزب الله في العراق انتهك حقوق الإنسان ضد المدنيين السنة في المقام الأول. خلال عام ٢٠١٥، فاقم التوترات الطائفية في بلاد الرافدين وأسهم في انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين السنة في المقام الأول.

وما يزيد من التحدي هو أن الميليشيات الشيعية الموالية لإيران رسمت نفسها بالفعل كتجارب شبيهة لتجربة حزب الله اللبناني، بعد أن استغلت ضعف وهشاشة الدولة والمجتمع العراقي عقب الاحتلال



الأميركي، وعززت نفوذها باعتبارها حركات اجتماعية وثقافية لها أجنحة عسكرية واجتماعية، وتعمل بشكل مستقل عن الدولة، كما أن إضفاء الطابع المؤسسي على قوات الحشد الشعبي بتبنيتها إلى الحكومة المركزية وعملها إلى جانب الجيش العراقي الأضعف مقارنة به، يجعل البعض يتخس من تكرار تجربة الحرس الثوري الإيراني.

١.١.١. المطلب الأول: موقف العراق من سياسة إيران المذهبية

وتعد الاحتجاجات الجارية حالياً في العراق أهم مؤشرات رفض النفوذ الإيراني، والذي تجلى في الوعي الشعبي العراقي، فقد عبر الشباب المتظاهر عن غضبه من الفساد والأداء الحكومي الذي تم ربطه بالغفلة الإيرانية في العراق، وتم حرق صور الخميني، وهوجمت مقرات الأحزاب والميليشيات الموالية لها، مع انتشار شعار "إيران برة برة... بغداد تبقى حرة". خصوصاً بعد التحريض من قبل دول الجوار على مواجهة الأميركيين في أرض العراق (حبيب، 2004: 7-10).

ما سبق من عوامل، فضلاً عن كون العراق دولة عريقة النشأة موارد ضخمة تدار بشكل سيء، ونفوذ ودور إقليمي مارسته طويلاً، فالعلاقات العراقية الإيرانية مازالت تتسم بعدم الثقة الكاملة بين البلدين ولا يمكن القول إن العراق يخضع بالكامل للهيمنة الإيرانية، فما زالت هناك قيود على ممارسة النفوذ الإيراني في العراق، ومن ثم عدم دقة وصحة الادعاء الإيراني بشأن ذلك في العاصمة العربية، حيث إن القبول الإقليمي والتواافق سواء من دول أخرى أو من داخل المجتمع ذاته، أهم شروط وجود التأثير والهيمنة في العلاقة بين الأطراف. ومن جهة أخرى قد يؤدي النفوذ إلى تصاعد وتيرة العنف في العراق مما يهدد أمن المنطقة واستقرارها (مجموعة من المؤلفين، 2008: 123). خصوصاً بعد قول (جون ماكين) في حديثه لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية قائلاً: "ينبغي علينا أن نبقى بالعراق لقوية الديمقراطية فيه" وأضاف قائلاً: "لمنع الإيرانيين من خلق هذا البلد" (الحسيني، 2011: 57).

يفيد ماضي العلاقة العراقية الإيرانية منذ اعتراف الحكومة الإيرانية بالحكومة العراقية في عام ١٩٢٩ ولغاية عام ٢٠٠٣، أن طبيعتها وخصائصها قد اختلفت باختلاف واقع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مررت بها هذه العلاقة بيد أن هذا التباين لا ينفي أنها قد تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين على أن استمرارية هذه الخاصية لا تتفق مع ذلك أن العلاقة الثنائية قد اقتربت أيضاً في أحيان بالتعاون استجابة لتأثير ثمة ظرف محدد بيد أن هذا التعاون كان مؤقتاً وينتهي بانتهاء الدافع له.

تعد خاصية الصراع في العلاقة العراقية الإيرانية خصوصاً منذ عام ١٩٥٨ محصلة لتأثير مجموعة





متغيرات متقابلة نبعت من معطيات الواقع العراقي، وكذلك الإيراني. فعلى الرغم من تفوق قدرة الفعل الإيرانية على مثيلتها العراقية، إلا إن إيران "الشاه" استمرت تدرك العراق عائقاً أساسياً أمام تحقيق مشروعها الإمبراطوري في عموم الخليج العربي. ومن هنا كان احتوائه وتحجيم تأثير دورة الإقليمي غاية أساسية عمل شاه إيران جاهداً وبكافحة الوسائل من أجل تحقيقها.

ولم يؤد تغيير النظام السياسي الإيراني عام ١٩٧٩ واتخاذها الإسلام قاعدة السياسة عامة دون ديمومة تلك الغاية فالدعوة إلى تصدير الثورة كهدف وأداة انطوت على رؤية مفادها أن نجاحها يتطلب إخضاع العراق أولاً كشرط أساس. وبالمقابل أدرك العراق أن ضمان أمنه الوطني والقومي يقتضي تبني سياسة تحتوي الأهداف الإيرانية حاله وحال دول الخليج العربي.

إن إدراك كل من الدولتين أن إدراهما تشكل تهديداً للأخرى أدى إلى تصعيد علاقتهما الثانية إلى مستوى حرب كانت شاملة وباهظة التكاليف استمرت ثماني سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨ وانتهت دون أن تستطيع إيران إسقاط النظام السياسي العلماني في العراق، وبالتالي تغيير الواقع السائد فيه لصالحها. وبالمقابل تقيد الأهداف التي حققها العراق لذاته كاستعادة سيادته على كامل شط العرب وتحجيم القوة الإيرانية، إنها وإن تمت بكلفة اقتصادية باهظة بيد أنها لم تكن كإيرانية ترمي إلى إسقاط النظام السياسي الإيراني. فتأثير غير الجغرافية والواقع السكاني والاجتماعي للعراق في عموم حركته الخارجية ما كان يسمح بذلك.

إن وفاة الخميني عام ١٩٨٩ أدى إلى أن تشهد السياسة الخارجية الإيرانية إعادة هيكلة أساسية أفضت إلى تغليب المصالح القومية على شعارات الإيديولوجية الدينية، وبالتالي الابتعاد النسبي عن شعار تصدير الثورة، وما صاحبها من خطاب مناهض للنظم السياسية في عموم الخليج العربي الصالح خطاب آخر تميز في العموم بخصائص الاعتدال والمرونة والواقعية.

وفي فترة بعد الاجتياح الأمريكي للعراق صرخ الرئيس الإيراني محمد خاتمي قائلاً: "إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت جارتنا في الغرب كما في الشرق، وعلينا أن نتعايش مع هذا الواقع الأمريكي الجديد في المنطقة رغم ذلك" (عطوي، شتاء - ربيع ٢٠٠٨: ١٩٦).

ومما ساعد على ذلك تولي إصلاحيون (هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي) بالتتابع قيادة الدولة الإيرانية وإدارة شؤونها خلال الأعوام ١٩٨٩-٢٠٠٥ وفق نوعية إدراكمهم لكيفية تحقيق المصالح العليا لإيران.

إن هذا التحول انعكس إيجاباً على مجال علاقات إيران الإقليمية والدولية وبضمونها العلاقة العراقية



- الإيرانية خلال الأعوام 1990-2003 فهذه العلاقة اقتربت بأنماط من التعاون ساعد عليها أن العراق بعد عام 1990 لم يشكل تهديداً جاداً لإيران. فالحصار الذي فرض على العراق كان مؤثراً ومع ذلك استمرت هذه العلاقة الثانية متأزمة.

ومرد ذلك أن التعاون بين العراق وإيران لم يستطع إلغاء مخرجات تجربة تاريخية طويلة تميزت بواقع عدم الثقة والخشية المتبادلة بين الدولتين والتضاد الحاد في مصالحهما. وكل منهما استمر يرى في الآخر ضمناً أو صراحة السبب الرئيس وراء ديمومة مشاكله، والمصدر الأساس لتهديده والعدو المفترض الذي ينبغي الاستعداد له عسكرياً لاحتمالية اندلاع حرب جديدة معه.

ومن هنا لم يحل تعاونهما دون تزامنه مع تبني كل منهما لسياسة إدارة الصراع بالوكالة مثلاً. فهذه تجسدت في استمرار احتفاظ كل من العراق وإيران بقوى معارضة ومعادية للأخر داخل أراضيه واستثمار عملياتها عبر الحدود للضغط السياسي المتبادل. وقد أعدت نوعية وكثافة هذه العمليات بمثابة المؤشر لقياس مدى تحسن أو تدهور العلاقة بين الدولتين آنذاك.

وضمن إطار علاقه الصراع والتعاون بين العراق وإيران لم تتوانى الأخيرة عن توظيف استمرار تدهور العلاقة العراقية - الأمريكية سبيلاً لرفد تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بعنصر مضاف وتوظيف محصلة ذلك لدعم أهداف سياستها الخارجية حيال العراق خصوصاً ودول الخليج العربي عموماً، وبعد حين قررت إيران الاستعداد للمواجهة وبشكل مبكر على الساحة الدولية ما يفرضه من تحديات بسبب برنامجها النووي (مجموعه من المؤلفين، 2005: 304).

لذا عندما صار واضحاً بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان في عام 2001 أن الولايات المتحدة تسير باتجاه الحرب مع العراق كان على إيران الخيار بين ثلاثة بدائل : فاما التعاون مع السياسة الأمريكية وإنما مناهضتها، وإنما البقاء على الحياد وانطلاقاً من اعتبارات الربح الإطاحة بالنظام السياسي في العراق وتوسيع النفوذ الإقليمي، وكذلك انطلاقاً من اعتبارات الخسارة الاقتراب العسكري الأمريكي من حدود إيران، ورفد تطبيقها بعنصر مضاف عمدت إيران إلى الأخذ بسياسة مزدوجة قوامها الحياد في الظاهر والتعاون مع السياسة الأمريكية في عموماً وبعد حين قررت إيران الاستعداد الباطن من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية، ومن أجل الحفاظ على أمنها القومي الذي يكون رادعاً في حال شن أي هجوم عليها (خلف، 2000: 152).

ولتعزيز هذه السياسة لجأت إيران مثلاً إلى تفعيل دعمها لقوى المعارضة العراقية وتوظيفها داخل العراق كجهد مساند مضاد. ومن هنا يضحى واضحاً قول محمد على ابطحي "نائب الرئيس الإيراني

السابق "محمد خاتمي" أن بلاده : (قدمت الكثير من العون إلى الأمريكان في حربهم ضد أفغانستان والعراق ومؤكداً أنه: (... لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة.) وكذلك نفهم قول رئيس الجمهورية الإيرانية السابق محمد احمدی نجاد (أن العراق وأفغانستان اللتان كانتا تمثلاً تهديداً مباشراً لإيران جعلهم الله في سلة إيران).

إن هذه السياسة الإيرانية المزدوجة التي تم اعتمادها حال Afghanistan أولاً، وال伊拉克 لاحقاً، تفيد أن السياسة الخارجية الإيرانية عندما يتعين عليها الخيار بين مبادئ الإيديولوجية الدينية والمصالح القومية العليا فإنها تختار المصالح القومية العليا بدون تردد.

إن احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ وبالتالي إلغاء دور دولة عربية كانت في العموم تقود سياسة الممانعة حال الطموحات القومية لإيران في أن تكون الدولة القائدة في الخليج العربي والمشرق العربي كل، أفضى إلى انتهاء مرحلة تاريخية جعلت خصائصها البنوية (الصراع من العلاقة العراقية الإيرانية انعكاساً لها، وبده مرحلة أخرى جديدة يفيد واقعها اقترانها بسمات قوامها استمرارية الماضي وتغييرات الحاضر).

بعد الاحتلال اخذت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء المزدوج في تعاملها مع العراق وإيران، وفكرة الاحتواء صيغت على نحو توازن القوى في منطقة الخليج لأنها تمتلك القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية عبر فرض العقوبات، بينما دول الخليج لا تمتلك هذه القوة بل تبحث عن الوسائل للعيش مع جيرانها (عبد المؤمن، 2012: 218).

1.2. المبحث الثاني : السياسة الإيرانية وأثرها في العراق

لقد أفضت مخرجات غزو واحتلال العراق إلى أن تعمد إيران إلى تطوير رؤية واضحة نسبياً لمصالحها الإستراتيجية في العراق، والتي بناءً على قاعدة متينة ومتنوعة الركائز اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وأمنياً، وسياسياً، أثاحت لها أن تكون في وضع استراتيجي سهل عليها التأثير المباشر وغير المباشر في الواقع العراقي خدمة لتلك المصالح.

ومما ساعد على ممارسة هذا التأثير ثمة معطيات داخلية عراقية جعلت إيران تبدو وكأنها قوة احتلال غير معن. ومن بين هذه المعطيات:

دفع عجز الدولة (الجديدة) في العراق عن أداء وظائفها إيران إلى إدراك إن هذا العجز قد ينطوي على احتمال اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل حكومة عراقية فاعلة تكون موالية لها ومعادية لإيران في الوقت ذاته، وأن تضحي بمثابة حجر الزاوية في هجوم عسكري أمريكي عليها. ولهذا ذهبت



إيران إلى الحيلولة دون مثل هذه الحكومة، من خلال تنفيذية القوى التابعة لها بالإمكانات التي تتيح لها الوصول إلى قمة الهرم السياسي في العراق والبقاء مهيمنة عليها ويضمن ذلك جعل القوى الوطنية العراقية المناهضة لسياساتها خارج إطار دائرة صنع القرار.

لقد تميز الواقع العراقي خلال السنوات السابقة بالفوضى وعدم الاستقرار الداخلي جراء حل مؤسسات الدولة بأمر من الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر" والذي نجم عنه انعدام الأمن وانتشار الفساد المالي والإداري، والسياسي. وقد وجدت إيران في استمرار هذه الحالة مدخلاً مهماً يتيح لها فرصة مضافة لإشغال قوات الاحتلال بمزيد من المشاكل خدمة لمصالحها. ومن هنا كان توظيفها المكثف للأدوات الخفية مثل النشاط المخابراتي والعسكري، وتشجيع عمليات الفساد والإفساد في جنوب العراق ووسطه سبيلاً ليس فقط لدعم تفاقم هذا الوضع عمودياً وأفقياً وإنما كذلك توظيفه لغايات المساومة مع قوات الاحتلال.

لقد أدى الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله إلى جعل الوجود العسكري الأمريكي على مقربة من الحدود الإيرانية الغربية حقيقة. إن إدراك إيران لافتقارها للعمق الاستراتيجي جعل موضوع الأمن هاجساً ملحاً بالنسبة لها. فـإيران ترى أن عراقاً تقوده الولايات المتحدة وحلفائها في الداخل يشكل تهديداً لأمنها القومي، ومن هنا أريد بالغورز الإيراني الواسع في العراق أن يكون سبيلاً لاحتواء هاجسها من احتمال سحب التجربة الأمريكية في أفغانستان وال العراق استخدام القوة العسكرية لـإسقاط النظم السياسية عليها. ولذا يعمد الإيرانيون بين حين وآخر لـإغراض المساومة إلى تذكر صناع القرار الأمريكي أن إيران هي الطرف الأقوى تأثيراً في العراق، لهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها المباشر من أجل الحفاظ على مصالحها في العراق والحفاظ على أمن إسرائيل والـحـيـلـوـلـة دون بروز قوة إقليمية تهددها وتهدد المعالم الأمريكية في المنطقة من أجل الحصول على النفط بأسعار مناسبة(حسين، 2001: 113.).

إن التداخل المذهبي بين العراق وإيران، منح الأخيرة فرصة لـتسـيـيـس المذهب وبالتالي رعاية حلفائها ودعم دورهم السياسي سبيلاً لاستخدامهم لتحقيق غاية مركبة أولها: أن لا يكون العراق ساحة لأي مصدر تهديد لها.

وخاصة بعد عام 2003 تغير النظام الأمني في المنطقة وخصوصاً في الخليج بعد التغلغل الأمريكي فيها، وبعد اجتياح العراق أدى إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران التي صعد دورها في المنطقة، كما تعاظم دور الولايات المتحدة إلى درجة بلغت مستوى الهيمنة(رجـبـ، بلاـتـ: 289ـ).

فبعد عام 2006 ومع تصاعد تدهور الوضع الأمني في العراق مارست المملكة العربية السعودية



دورها بهدوء من خلال الفتاوى التي تحمل للجهاديين ما يقومون به في العراق من عنف هو الاداة لتحقيق غاياتهم. تبدو نظرة السعودية بشأن كأن العراق حالة لا توازن فمن جهة لا تؤيد الوجود العسكري الأمريكي في العراق والذي سماه الملك عبد الله في القمة العربية التي انعقدت في الرياض في آذار / 2007 بالاحتلال غير الشرعي للعراق، في كلمته التي ألقاها في القمة، وفي نفس الوقت لا تؤيد الانسحاب الفوري من العراق دون ان يتم الاستقرار، وهذا بدوره يؤدي إلى تهديد لأى دولة في المنطقة.

لقد واجهه الجيش الأمريكي صعوبات جمة في العراق بعد احتلاله، فقد ذكر "هنري كيسنجر" مخاطر من عدم تحقيق الولايات المتحدة اهدافها التي جاءت من اجلها إلى المنطقة وما له من تأثير عليها وعلى دول المنطقة العربية قائلاً "إذا فشل الأميركيون في تحقيق اهدافهم الفورية، وإذا أثبتت المعسكرات الإرهابية او الأنظمة الإرهابية في العراق، مدعومة بثروتها النفطية الضخمة... وان التهديد يمكن ان يمتد إلى الدول الأوروبية ذات الجاليات المسلمة"(أبو مصلح، 2011: 40).

١.٢.١. المطلب الأول: سياسة إيران وأثرها على الاستقرار السياسي

أن إيران تدرك أن عراقاً يحكمه حلفائها سيكون مرتكزاً مهماً في ضمان أمنها وثانيها: استمرار توظيفهم كأداة أساسية لسياساتها في العراق. فالآلية السيطرة عبر الحلفاء أو الوكلاء أدت إلى أن يصبح العراق عملاً إستراتيجياً كانت إيران تفتقر له وبواحة الامتداد نفوذها باتجاه الخليج العربي والبحر المتوسط. إن التأثير الذي تتمتع به إيران في العراق متزامناً مع المعطيات أعلاه وسوها، أدى إلى تعزيز العلاقة الثانية على شتى الصعد، وعلى نحو يشير إلى أن الخط البياني لهذه العلاقة يتوجه وعلى العكس من مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ إلى الاقتران بخاصية التعاون شبه الشامل ولكن دون أن يكون متكافئاً. فمخراجاته جاءت لصالح إيران وكان به أريد مساعدتها على فض مشاكلها. إن الربح الذي تحققه إيران لذاتها جراء طبيعة وجودها في العراق مقارنة بالخصائص الناجمة عنه، ينطوي على دعم فريد لمركزها التفاوضي مع الآخرين. وبعد بروز إيران كقطب شيعي وحيد في المنطقة(سالم، 2010: 141)، كان واقع العلاقة العراقية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ في جعل إيران تبدو وكأنها هي التي تصنع عملياً السياسيين الداخلية والخارجية للعراق، لا يعني غياب الرفض لتدخلها في العراق وهو التدخل الذي يعد (... غير مسبوق منذ تأسيس الدولة العراقية) في عام 1921. فهذا الرفض تعبّر عنه ثمة دعوات تكرر الحاجة إلى بناء علاقة واضحة وصريحة بين الطرفين تقوم على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية وفض الخلافات بالطرق السلمية.

كما ان هذا الواقع لا يعني أيضاً عدم اقترانه بملفات كثيرة عالقة تشير سجالاً وتتوتراً كامناً جراء تأثير



مدخلات بعد بعضها امتداداً تاريخياً وبعضها الآخر ناجماً عن طبيعة البيئة الإقليمية والدولية الراهنة للعلاقة العراقية الإيرانية. إن هذه المدخلات في حالة تفاقم تأثيرها تجعل من هذه العلاقة مرشحة للتتحول من سماتها الراهنة التعاون شبه الشامل إلى سماتها السابقة: الصراع. وفي 15/12/2011 أعلن وزير الدفاع الأمريكي (ليون بانيتا) عن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق رسمياً، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى دائماً إلى تحويل وجودها العسكري إلى نفوذ سياسي في العراق والمنطقة وبحلول عام 2011، أصبح الوجود الأمريكي بلا أهمية تماماً، وهذا ما ساعد إيران في بسط نفوذها تماماً في العراق بلا مصير، حيث كان السبب الرئيسي للانسحاب الأمريكي هو قلة تأثيره الفعلي سواء في العراق أو في المنطقة (فرون بوليس، نيسان/أبريل 2012).

أن التجاذبات الأقليمية حول العراق إلى ساحة صراع بين اطرافها قوى إقليمية عربية أبرزها دول الخليج العربي التي تدفع باتجاه تحجيم الدور العراقي لعلاقته مع إيران ومن المؤكد ان سياسة الحياد والابتعاد عن الخلافات الخارجية صيغة مقبولة لوضع العراق في الوقت الحالي لأنه يعاني من وضع داخلي غير مستقر، ومن الصعب على دول الخليج ان تبسط نفوذها في العراق مع وجود إيران، وقد تكون إيران الدولة الوحيدة المجاورة التي تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية فوق العادة مع العراق، لقد أدركت إيران المد الأمريكي تجاه المنطقة الشرق الأوسط وتشعر إيران ان يكون لها دور فاعل لعرقلة عمل الولايات المتحدة من تحقيق اهدافها وقد استخدمت أدوات لذلك منها دعم الجماعات الإسلامية المعادية للهيمنة الغربية بغض النظر عن مذهبها شيعية كانت أم سنية، كما تحاول إيران أن تشكل تحالفاً شيعياً إقليمياً كبيراً مقابل تحالف الدول السنوية المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية (أبو زيدي)،

1.2.2. المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية العراقية

غنى عن القول أن الغزو والاحتلال الأمريكي كان منعطفا حاسما في تاريخ العراق المعاصر. فالعراق انتقل من دولة مستقلة ومستقرة وعربية الاتجاه والتوجه ومؤثرة خارجيا، إلى دولة فاقدة السيادة عمليا، لا يعترف دستورها بانتفاء العراق إلى أمته العربية، وفشلية داخليا، وضعيفه الدور والتأثير خارجيا. كذلك غنى عن القول أن للانسحاب الأمريكي من العراق في نهاية عام ٢٠١١ - إن تم حقا - بعات يمكن أن يبصري تأثيرها وتلك اللحظة التاريخية الحاسمة التي توسم لمستقبل عراقي قد يقترب

فأيما عن المشهد الأول فهو يفترض، استمرار معطيات الواقع الراهن، دولة فاشلة في الداخل وضعيفة



الدور والتأثير في الخارج. وأما عن المشهد الثاني فهو يفترض اضطراد نمو الفاعلية الداخلية للعراق ومن ثم فاعليته الخارجية، هذا جراء دور قيادة قوية ذات مشروع وطني ذو مضمون حضاري وديمقراطي وعربي الاتجاه والتوجه.

وأما عن المشهد الثالث فهو يفترض واقع عراقي يتسم بانتقاء الفاعلية الداخلية ومجتمع منقسم على ذاته وبمخرجات تقييد باتجاه الدولة العراقية إلى التفكك والتقسيم إلى دويلات طائفية وعرقية ضعيفة ومحاربة على الأرض والموارد الداخلية، وتابعة لدول الجوار خارجيا.

وفي ضوء مضمون هذه المشاهد يرجح أن إيران ستتصرف حيال كل منها كالتالي: فحيال المشهد الأول (الاستمرارية ستعمد إيران أولاً إلى تكريس مكاسبها المتحققة وترسيخ نفوذها وتعظيم تأثيرها مستفيدة أساساً من تلك القوى العراقية الدينية والسياسية التي لها مصالح مشتركة ووطيدة معها، فضلاً عن توظيف مؤسساتها الرسمية، وغير الرسمية العاملة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ إضافة إلى الاستفادة من آلية عمل النظام السياسي العراقي، الذي ساهمت هي أيضاً في ترسیمه.

وثانياً ستعمل إيران على ضبط تطور علاقات العراق مع الدول العربية وغيرها وفق طبيعة علاقة هذه الدول مع إيران تأميناً لديمومة تبعية العراق لها. وثالثاً فإيران ستحاول تجنب أي صراع مع الولايات المتحدة قد يفضي إلى خسارة مكاسبها المتحققة في العراق أن نجاح إيران في توظيف معطيات هذا المشهد لصالحها سينعكس على طبيعة علاقتها مع العراق وعلى نحو سيجعل منها عملياً علاقة تبعية بامتياز.

أما حيال المشهد الثاني (التغيير الإيجابي) فإيران سوف لن تنظر بعين الارتياح لمعطياته الإيجابية، سيما وأنه ينطوي على فرصة تاريخية لإعادة بناء العراق على نحو جديد يفضي إلى أن يكون مستقراً داخلياً وفاعلاً ومؤثراً خارجياً. وأن التغيير الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد بمثابة تغيير استراتيجي وسيكون لذلك انعكاسات إقليمية (نوizer, 2005: 23).

ولأن ماضي العلاقة العراقية الإيرانية يفيد أن إيران استمرت تعاني من عقدة تاريخية حيال العراق، وإن هذه العقدة تتفاعل مع رؤية ثقافية إيرانية توجّه "الآن"، يفترض هذا المشهد أن عودة العراق إلى حالة الفاعلية سيدفع بإيران إلى أن تتبنى حياله سياسة تجمع بين الصراع والتعاون في آن واحد، هذا جراء انطلاقهما بالضرورة من مصالح متعارضة ومتماطلة الأمر الذي سيجعل من العلاقة العراقية الإيرانية علاقة تأسس على علاقة قوامها التكافؤ النسبي الذي لا يتميز به هذه العلاقة حالياً.

وحيال المشهد الثالث (التقسيم) فهو يفترض أن إيران لن تعمل للحلولة دونه. فعلى الرغم من أن



هذا المشهد ينطوي ضمناً على تشجيع القوميات التي تتكون منها دولة إيران على المطالبة بالانفصال وهو الأمر الذي ستعمد إيران إلى مقاومته، إلا أن هذا المشهد مع ذلك يحقق لإيران رحراً إستراتيجياً شاملـاً (اقتصادياً وسياسياً). وبعد الحوار مع أمريكا حاولت إيران أقناع الإيرانيين بأن الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس سببه ضعف إيران بقدر ما يعبر عن مصلحة إيران القومية، وقد حاول السيد الخامنئي المرشد أن يضع النقاط على الحروف عندما أعلن صراحة أن المباحثات المباشرة مع أمريكا يجب أن تكون محدودة جداً، وهذا لا يعني عودة العلاقات معها، مؤكـد أن التحدـي الـأمـريـكي المستمر لإـيرـانـ فيـ العـرـاقـ يـهـدـفـ إـلـىـ خـلـقـ مـجـالـ اـوـسـعـ لـتـحـقـيقـ اـهـدـافـهاـ التـوـسـعـيـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ (صـحـيفـهـ باـزاـبـ الـايـرانـيـةـ،ـ فـيـ 22ـ /ـ آـذـارـ (ـماـرسـ)ـ /ـ 2006ـ).

فـإـيرـانـ اـرـادـتـ وـلـأـنـ تـطـمـحـ إـلـىـ الـاضـطـلـاعـ بـدـورـ يـحـقـقـ لـهـ الـأـمـنـ وـالـاسـتـقـارـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ بـعـضـ نـفـوذـهـاـ السـيـاسـيـ فـيـ عـرـاقـ وـعـلـىـ مـنـطـقـةـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ مـنـ خـلـالـ كـسـبـهـاـ تـأـيـيدـ وـتـعـاطـفـ شـعـوبـ الـعـالـمـ الـإـسـلـامـيـ لـأـطـرـوـحـتـهـاـ الـمـذـهـبـيـةـ مـقـابـلـ اـسـتـحـقـاقـاتـ الـعـولـمـةـ الـغـرـبـيـةـ (ـشـمـهـ،ـ 2012ـ:ـ 174ـ).

قبل عام 2003 طبقت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إـيرـانـ وـالـعـرـاقـ سـيـاسـةـ الـاحـتوـاءـ الـمـزـدـوجـ منـ أـجـلـ تـحـمـيـلـ البرـنـامـجـ الـنوـوـيـ الـإـيرـانـيـ عـنـ مـسـتـوـيـ معـيـنـ وـالـتـعـاملـ مـعـهـ مـنـ خـلـالـ الشـرـوـعـ بـالـعـقـوبـاتـ،ـ وـبـعـدـ هـذـاـ التـارـيخـ حدـثـ نـقـطةـ تحـولـ فـيـ الـبـيـئةـ الـأـمـنـيـةـ لـمـنـطـقـةـ الـخـلـيجـ قـدـ أـدـىـ اـجـتـياـحـ الـعـرـاقـ إـلـىـ عـوـاقـبـ غـيرـ مـحـسـوـبـةـ مـنـ قـبـلـ الـلـوـلـاـتـ الـمـخـدـةـ وـلـحـائـنـاـ بـالـمـنـطـقـةـ،ـ وـيـصـرـ صـنـاعـ الـقـرـارـ الـأـمـريـكيـ،ـ بـأـنـ تـأـخذـ الـعـقـوبـاتـ مـجـراـهاـ وـهـوـ مـاـ يـمـهـدـ اـسـتـخـدـامـ الـقـوـةـ لـاحـقاـ،ـ وـأـنـ الـعـقـوبـاتـ غالـباـ مـاـ تـكـوـنـ مـقـمـمـهـ لـاستـخـدـامـ الـقـوـةـ الـعـسـكـرـيـةـ حـسـبـ الـبـنـدـ السـابـعـ مـنـ مـيـاثـاقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ بـسـبـبـ دـعـمـ قـدـراتـ الـعـقـوبـاتـ إـحـدـاثـ التـغـيـيرـ الـمـطـلـوبـ بـالـكـامـلـ (ـهـاـسـ،ـ 2010ـ:ـ 324ـ).

قد سـعـتـ إـيرـانـ إـلـىـ اـسـتـخـدـامـ سـيـاسـةـ التـرهـيبـ وـالـهـجـومـ وـتـهـيـدـ مـصـالـحـ الـلـوـلـاـتـ الـمـتـحـدةـ مـنـ خـلـالـ اـذـرعـهـاـ فـيـ عـرـاقـ وـعـبـرـ حـلـائـهـاـ فـيـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ لـتـفـيـذـ عـمـلـيـاتـ اـنـقـامـيـةـ.ـ وـهـذـاـ بـطـبـيـعـةـ الـحـالـ أـثـرـ سـلـيـاـ علىـ الـاسـتـقـرارـ السـيـاسـيـ فـيـ عـرـاقـ.ـ فـقـدـ كـانـتـ سـيـاسـةـ إـيرـانـ فـيـ عـرـاقـ تـكـمـنـ مـنـ خـلـالـ تـكـوـنـ "ـدـوـيلـةـ"ـ (ـعـلـىـ أـسـسـ طـائـفـيـةـ)ـ فـيـ جـنـوبـ الـعـرـاقـ لـنـ يـفـضـيـ إـلـىـ أـنـ تـكـوـنـ تـابـعـةـ إـلـىـ إـيرـانـ فـحـسـبـ وـإـنـماـ يـتـيـحـ كـذـلـكـ لـهـاـ فـرـصـةـ مـثـلـىـ لـتـحـقـيقـ هـدـفـ قـدـيمـ يـتـمـثـلـ فـيـ أـنـ تـكـوـنـ إـيرـانـ إـحـدـىـ دـوـلـ الـجـوارـ الـجـغرـافـيـ لـكـلـ مـنـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ وـدـوـلـ الـكـوـيـتـ،ـ بـمـاـ يـعـنـيـهـ هـذـاـ الـجـوارـ مـنـ دـلـالـاتـ مـتـعـدـدـةـ.ـ فـضـلـاـ عـنـ اـسـتـثـمـارـ هـذـهـ "ـدـوـيلـةـ"ـ كـجـسـرـ بـرـيـ يـسـهـلـ عـلـىـ إـيرـانـ التـعرـضـ لـمـصـالـحـ الـغـرـبـيـةـ وـالـأـمـريـكـيـةـ فـيـ الـخـلـيجـ الـعـرـبـيـ فـيـ حـالـةـ التـصـادـمـ.



وانطلاقاً من هذا المشهد الذي يفترض أن الدولة العراقية قد تحولت إلى مجموعة دويلات، فإنه يفضي تبعاً لذلك إلى انتفاء وجود علاقة عراقية - إيرانية وإنما علاقات "دوليات" ذات مسميات متعددة مع إيران.

وفي ضوء هذه المشاهد نرجح أن مستقبل العراق في المدى المتوسط سيقترب بمشهد يجمع بين الاستمرارية والتغيير هذا لأن معطيات مشهد الاستمرارية لا يمكن تخطيها بين ليلة وضحاها، ولا عملية التغيير كذلك يمكن تحقيقها في الفترة ذاتها. وعليه نرى أن العلاقة العراقية - الإيرانية ستجمع بين خصائص التعاون والصراع، هذا لأن حتى علاقات التبعية لا تتأسس على تماثل مطلق لمصالح أطرافها، وإنما بالضرورة على تماثلها في أحيان وتباينها في أحيان أخرى.

الخاتمة

فبعد عام 2003 شهدت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة من المتغيرات والتطورات والازمات تركت بصمتها على الأوضاع في المنطقة، حيث بدأت باحتياج العراق واحتلاله مما تسبب بإبعاده عن ميزان القول الأقليمي، وأفرز هذا التغيير ظهور بعض القوى الإقليمية ببروز كقوة فاعله لها تأثير على الأوضاع السائدة في المنطقة، وكان للنظام السياسي الإيراني له الأثر الكبير في الشأن العراقي ولا يزال مستمراً، واصبح من المتعذر تصور مستقبل العلاقة بين البلدين من دون ان تدخل في الحسابات دول اقليمية غير عربية، ان الحيثية التاريخية بين هذين البلدين بما يدينان به من مذهب وارتباط النظام السياسي بالدين. والدعم الذي يحصل عليه من المؤسسة الدينية والذي يعطيه شرعية لأجل استمرارية نظام الحكم، خصوصاً بعد اصرار التواجد العسكري الأمريكي في العراق والمنطقة مما جعل حاله استفار دائم لإيران و يجعلها متحفزة في البقاء بالعراق ضد دول المنطقة المساندة للولايات المتحدة الأمريكية والمؤيدة للتواجد في العراق والمنطقة، حيث ان تمسك دول الخليج العربي بالتواجد العسكري الأمريكي تحت تبرير حماية أمن الخليج، وهكذا بدأت إيران في بسط نفوذها في العراق أولاً، خوفاً من التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة وبالاعتماد على الأحزاب السياسية الموالية لها، حيث كان التدخل الإيراني في العراق يكشف عن تداخل معقد بين السياسة الداخلية والخارجية، فضلاً عن تأثيرات التاريخ التقافي والديني، وساهمت إيران بعد عام 2003 في إعادة تشكيل المشهد السياسي العراقي من خلال نفوذ الميليشيات المدعومة من طهران وأصبحت جزءاً لا يتجزء من المنظومة الأمنية والسياسية الإيرانية.

المصادر



- [1] أبو مصلح، غالب. (2011). النظام العالمي ورياح التغيير: الليبرالية الجديدة – الإمبراطورية الأمريكية وأزمة النظام الرأسمالي العالمي. بيروت: دار الفارابي للنشر.
- [2] أبو زيدى، سركيس. (2010). إيران والمشرق العربى: مواجهة أم تعاون؟ سلسلة دراسات إيرانية – عربية. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
- [3] أيمان، أحمد رجب. (دون تاريخ). النظام الإقليمي العربي بعد مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- [4] الحسيني، عدنان سيد. (2001). العرب في دائرة النزاعات الدولية. بيروت: مطبعة سيكتو.
- [5] ريس، رياض نجيب. (2009). صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي 1968-1971 (ط3). بيروت: دار رياض الريس.
- [6] شمه، خليل. (2012). صفقة مع الشيطان: محاولة تقسيم العراق. بيروت: دار الجواهري للنشر.
- [7] عبد المؤمن، محمد السعيد. (2012). الجمهورية الثالثة في إيران. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- [8] هاس، ريتشارد. (2010). حرب الضرورة وحرب الاختيار: سيرة حربين على العراق (ترجمة: نورما نابليسي). بيروت: دار الكتاب العربي للنشر.
- [9] نعر، ولی. (2011). الانبعاث الشيعي: كيف تشكل الصراعات الداخلية في الإسلام صورة المستقبل في العالم (ترجمة: مختار الأسدی). بيروت: دار الكتب العراقية.
- [10] نويز، جيمس. (2005). الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (94). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- [11] مجموعة من المؤلفين. (2005). الانتخابات التشريعية في إيران: مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- [12] مجموعة من المؤلفين. (2008). النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- [13]
- [14] بازناب: حيفه. (2006، 22 آذار/مارس). [عدد صحفي]. إيران.
- [15] بوليس، فورين. (2012، نيسان/أبريل). السياسة الخارجية (ترجمة: المدى). صحيفة المدى



العراقية، (2443).

- [16] خير الدين، حبيب. (2004). المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق. مجلة المستقبل العربي، (307). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- [17] سالم: لاح. (2010: يف). علاقة الجوار العربي بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ. مجلة الشؤون العربية، (142). القاهرة: جامعة الدول العربية.
- [18] عتريس، طلال. (2010، آذار/مارس). ما هو المشروع الإيراني؟ مناقشة للذين يعتبرونه توسيعياً. مجلة معلومات المركز العربي للمعلومات، (76). بيروت.
- [19] عطوي، محمد. (2008، شتاء-ربيع). الخليج بين صفتين: جهود حثيثة للتعاون. مجلة شؤون الأوسط، (128). بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث.
- [20] عبد الرحيم الحصيني، مرتضى. (2011، كانون الأول/ديسمبر). العلاقات العراقية – الإيرانية. مجلة المتابع الاستراتيجية، (24). الناصرية: مركز الجنوب للدراسات والخطط الاستراتيجية.
- [21] هاني خلاف، تيم. (2000، تشرين الأول/أكتوبر). القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي. مجلة السياسة الدولية، (142). القاهرة.

